أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2018/02/24م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

نقل السفارة الاميركية الى القدس في ايار .. غضب فلسطيني وتحذير من التداعيات 3

الخارجية الاميركية تؤكد نقل السفارة في ايار : القنصلية العامة بالقدس ستواصل العمل كبعثة مستقلة دون تفويض..... 5

هايلي: ما يقرره الفلسطينيون والإسرائيليون سندعمه و"صفقة القرن" قد لا تعجبهم 7

ثلاث طلقات في جسد عملية السلام..... 9

موسكو - واشنطن.. ما بعد الحرب الباردة 11

إدارة ترامب..هل أصبحت غائبة في أوروبا؟..... 14

مستقبل وهم بوتين..... 17

تركيا وروسيا.. تقارب لا تحالف..... 20

الدول الصغرى واستراتيجية التحالفات..... 22

روج لخطته.. ترمب: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الأكثر تعقيدًا بالعالم..... 24

مستشار حملة ترامب يقرّ باتهامات حول التدخل الروسي بالانتخابات..... 25

الصفقة المرفوضة..... 26

نقل السفارة الاميركية الى القدس في ايار.. غضب فلسطيني وتحذير من التداعيات

رام الله \ غزة – "القدس" دوت كوم – 2018\2\24

اعتبرت القيادة الفلسطينية اليوم الجمعة ان القرار الاميركي بنقل سفارة الولايات المتحدة في اسرائيل من تل ابيب الى القدس في ايار (مايو) المقبل يشكل "استفزازا للعرب" لافتة الى ان ادارة الرئيس دونالد ترامب باتت تشكل عائقا امام السلام.

وكان مسؤول اميركي اكد لوكالة (فرانس برس) اليوم الجمعة انه سيتم نقل سفارة الولايات المتحدة في اسرائيل من تل ابيب الى القدس في ايار (مايو) المقبل.

واوضح مسؤول اميركي اخر لوكالة (فرانس برس) ان نقل السفارة "سيتزامن مع الذكرى السبعين" لقيام دولة اسرائيل.

واضاف هذا المسؤول ان مقر السفارة سيكون في حي (ارنونا) ضمن مجموعة مبان تضم الاعمال القنصلية الاميركية في القدس، لافتا الى انه سيكتفى في مرحلة اولى بانتقال السفير وفريق صغير من تل ابيب.

واعلن الرئيس الاميركي دونالد ترامب في السادس من كانون الاول (ديسمبر) الماضي قراره "الاعتراف رسميا بالقدس عاصمة لاسرائيل"، ما شكل قطيعة مع جميع اسلافه رغم التحذيرات الدولية من عواقب هذا القرار.

وندد امين سر منظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات "بأشد العبارات بقرار الإدارة الأميركية نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس في اليوم الذي تتزامن فيه ذكرى نكبة الشعب الفلسطيني".

وقال عريقات ان "هذا القرار مخالفة فاضحة للقانون الدولي والشرعية الدولية وتدمير كامل لكل اتفاقيات السلام الموقعة مع إسرائيل"، مؤكدا ايضا انه "استفزاز لمشاعر العرب والمسلمين والمسيحيين".

واعتبر ان ادارة ترامب "بهذه الخطوة تكون عزلت نفسها كليا واصبحت جزءا من المشكلة وليس جزءا من الحل".

كماحذرت الرئاسة الفلسطينية اليوم الجمعة من أن "أي خطوة أحادية" ستعرقل عملية السلام مع إسرائيل و"ستخلق مناخات ضارة".

وقال الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل ابو ردينة في بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية (وفا) تعقيبا على عزم الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس في شهر ايار (مايو) المقبل "إن أَي خطوة أحادية الجانب لا تساهم في تحقيق السلام ولا تعطي شرعية لأحد".

وحذر من أن "أي خطوات لا تنسجم مع الشرعية الدولية ستعرقل أي جهد لتحقيق أي تسوية في المنطقة وستخلق مناخات سلبية وضارة".

ورأى "أن تحقيق السلام الشامل والعادل يقوم على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وعلى الأسس التي قامت عليها العملية السلمية وفق مبدأ حل الدولتين لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود العام 1967".

وأشار ابو ردينة إلى أن خطاب الرئيس محمود عباس، أمام مجلس الأمن الدولي قبل أيام المستند على الشرعية الدولية هو "مفتاح السلام الجدي والوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم".

بدورها، اعتبرت حركة (حماس)، مساء اليوم الجمعة، أن نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس بمثابة صاعق تفجير للمنطقة في وجه الاحتلال.

وقال الناطق باسم الحركة عبداللطيف القانوع في تصريح صحافي مقتضب، "ان نقل السفارة لن يمنح الاحتلال أي شرعية أو يغير من حقائق ووقائع مدينة القدس ومعالمها".

من جهته، رحب وزير الاستخبارات الاسرائيلي اسرائيل كاتز بالقرار وكتب على (تويتر) مخاطبا الرئيس ترامب "لا يمكن ان نتلقى هدية افضل من ذلك. انها المبادرة الاكثر عدالة والاكثر حكمة. شكرا لصديقنا".

الخارجية الاميركية تؤكد نقل السفارة في ايار: القنصلية العامة بالقدس ستواصل العمل كبعثة مستقلة دون تفويض

واشنطن – القدس" دوت كوم – سعيد عريقات – 2018\2\23

أصدرت وزارة الخارجية الأميركية، اليوم الجمعة، بيانا أعلنت فيه عزمها استكمال نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس المحتلة مع حلول 14 آيار (مايو) المقبل، وهو الموعد الذي يتزامن مع الذكرى السبعين للنكبة الفلسطينية وتأسيس دولة إسرائيل.

وجاء في البيان الذي استلمت "القدس" نسخة منه، أن السفارة "ستكون في البداية في حي (ارنونا) في مبنى حديث يضم ألان عمليات القنصلية الأميركية العامة بالقدس، وأن العمليات القنصلية، بما في ذلك خدمات المواطنين الأميركيين وخدمات التأشيرات في مرفق أرنونا ستستمر دون انقطاع، كجزء من السفارة".

واكدت الخارجية الاميركية "إن القنصلية العامة في القدس ستواصل العمل كبعثة مستقلة دون تفويض، من موقعها التاريخي في (أغرون رود)".

واوضح البيان "في البداية، سوف تحتوي السفارة المؤقتة في (ارنونا) على مساحة مكتبية للسفير وطاقم صغير، وبحلول نهاية العام المقبل، يتم فتح سفارة جديدة في القدس ملحق بمجمع (ارنونا)، وهو ما من شأنه أن يوفر للسفير وفريقه مساحة مكتبية واسعة".

واشار البيان الى "ان الحكومة الأميركية بدأت بالبحث عن موقع دائم لسفارتها في إسرائيل، حيث يحتاج التخطيط والبناء زمناً أطول.

وانتهى البيان بالقول "نحن متحمسون لاتخاذ هذه الخطوة التاريخية، ونتطلع إلى الافتتاح (الرسمي) في أيار المقبل".

القرار الأميركي بافتتاح السفارة الأميركية رسمياً بالقدس في شهر أيار المقبل لم يكن مفاجئاً، لكن الأمر اللافت في هذا القرار هو توقيت افتتاح السفارة والذي يتزامن مع الذكرى السبعين للنكبة الفلسطينية وتأسيس إسرائيل، كما أنه يأتي بعد أقل من شهرين من مؤتمر اللوبي الإسرائيلي (إيباك) المقرر عقده بين 4 و 6 آذار (مارس) المقبل.

ومن المقرر ان يتحدث الى المؤتمرين مايك بنس، نائب الرئيس الأميركي المعروف بتأييده المطلق والتبشيري لإسرائيل، والمعروف ايضا أنه دفع بقوة لاتخاذ قرار نقل السفارة، فيما سيتحدث الى هذا المؤتمر

ايضا كل من: سفير أميركا في إسرائيل ديفيد فريدمان المعروف بتأييده للاستيطان وللاحتلال الإسرائيلي، وسفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة نيكي هايلي.

يشار الى أن الولايات المتحدة التي عبرت عن غضبها إزاء خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس يوم الثلاثاء الماضي في مجلس الأمن، تتخذ من قضية السفارة والقدس المحتلة وسيلة لمعاقبة الفلسطينيين.

هايلي: ما يقرره الفلسطينيون والإسرائيليون سندعمه و"صفقة القرن" قد لا تعجبهم

واشنطن – "القدس" دوت كوم – سعيد عريقات – 2018\2\23

يوم أمس الخميس، أعلنت السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة نيكي هايلي، أنّ اقتراح واشنطن خطة السلام بين إسرائيل والفلسطينيين "اكتمل تقريبا"، وقالت إنّها لا تتوقع أن يحب الفلسطينيون أو الإسرائيليون خطة ترامب المقبلة والمعروفة بـ"صفقة القرن".

هيلي التي كانت تلقي كلمة في معهد السياسة في جامعة شيكاغو، قالت إنّ "الخطة ما تزال مكتوبة، ولكنّها قد تكون في مراحل إعدادها النهائية".

وأضافت هيلي أن جاريد كوشنر، صهر الرئيس ترامب ومستشاره الأول بشأن ملف السلام الفلسطيني الإسرائيلي ، وجيسون غرينبلات، مبعوث الرئيس ترامب الخاص للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، "ما زالوا يتجهون ذهابًا وإيابًا" كجزء من عملهم على الخطة مشددة "إنني أعتقد أنهم يستكملون إعدادها" دون تحديد موعد لذلك.

وقالت هيلي فيما يتعلق بطبيعة الحل "لهم أن يقرروا ذلك" مبيّنة أنّه إذا ما قرر الفلسطينيون والإسرائيليون فإنّ الولايات المتحدة ستدعم حل الدولتين إذا ما اتفقوا على الحدود.

وفي سؤال لهيلي، طرحه المُحاور ديفيد أكسيلرود، المستشار السابق للرئيس باراك أوباما، ويعمل الآن لدى شبكة سي.إن.إن، حول تأييد واشنطن للدولة الواحدة، ردّت بالقول: "سيكون من الصعب بالنسبة لي أن أرى كيف سيقبلون بذلك "الدولة الواحدة"، واستكملت حديثها: "اعتقد أنهم (الفلسطينيون والإسرائيليون) يدفعون إلى حلّ الدولتين، وإننا سنؤيد فقط كل ما يريدون القيام به".

وأضافت السفيرة الأميركية التي طالما تتبنى مواقف إسرائيل بشكل كامل "إن لدي أمل، ولدي ثقة في التوصل إلى حل (...) وإذا كان القادة سيضعون جانبًا عنجهيتهم وفخرهم الشخصي وأنانيتهم، ويفكرون بشعوبهم، ويريدون تحسين نوعية الحياة، فإن عملية السلام هذه ستحقق ذلك".

ويوم أمس الخميس، قالت الناطقة الرسمية باسم وزارة الخارجية الأميركية، إنّ حكومتها ستظهر مرونة تجاه توسيع "اللجنة الرباعية" عندما يحين الوقت.

وحول ما قاله مسؤلون فلسطينيون من أنّهم يرغبون بتوسيع اللجنة الرباعية الدولية لتشمل دولًا مثل الصين والهند، ومنظمات مثل الجامعة العربية، قالت "هيذر ناورت" ردًا على سؤال لـ "القدس"، إنّ "الولايات المتحدة

ملتزمة بمحاولة المساعدة في عملية السلام. وسيتطلّب ذلك أن يجتمع الفلسطينيون والإسرائيليون للعمل معًا بهذا الشأن". وقالت إنّه وعندما يحين الوقت، وإذا كان ذلك مفيدًا يمكن أن تشارك بلدان أخرى وتساعد في جلب هذين الجانبين إلى عملية السلام... من حيث نوع الآلية الرسمية، لا يسعني التطرّق إلى هذا الموضوع اليوم.

وفي وقت سابق كانت "ناورت" عقّبت على خطاب الرئيس محمود عباس في مجلس الأمن، ومطالبته بعقد مؤتمر دولي للسلام، بالقول إنّ "حكومتها ستدرس تأييد مشاركة دول أخرى في محادثات السلام مستقبلًا، إذا رأت أن ذلك سيفيد. وأضافت: "هل الوقت مناسب لذلك الآن؟ لست على يقين من أننا قررنا ذلك، لكن هذا بالتأكيد شيء قد يحدث في المستقبل".

وكانت القدس قد كشفت الخميس، أن الإدارة تستعد للإعلان عن "صفقة القرن" في نهاية الأسبوع الأول من شهر آذار المقبل بعد إنتهاء مؤتمر اللوبي الإسرائيلي "إيباك" الذي سيخاطبه كل من نائب الرئيس الأميركي مايك بينس، والسفيرة نيكي هيلي والسفير (الأميركي في إسرائيل) ديفيد فريدمان والذي ينعقد يوم 4 – 6 أذار المقبل في واشنطن ويشارك فيه 18 ألف شخص.

الجدير بالذكر أنّ مسؤلًا أمريكيًا قال لوكالة "رويترز" اليوم الجمعة، إنّ الإدارة الأمريكية تستعدّ لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس مع نهاية شهر أيار/ مايو المقبل. ولم يحدد المصدر ما إذا كانت السفارة ستعمل من مبنى القنصلية الأمريكية الحالية في القدس أم لا.

وكان الرئيس ترامب قد أعلن عن نيته نقل السفارة الأمريكية والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يوم 6 كانون الأول 2017، قائلاً عندها إن عملية النقل ستستغرق عدة سنوات.

ثلاث طلقات في جسد عملية السلام

نبيل عمرو الشرق الاوسط 24\2\2018

تابع العالم من على شاشات التلفزيون ثلاثة خطابات/ طلقات، لم يحمل أي منها ولو خيطاً رفيعاً من أمل بإمكانية وقف الانهيار المتسارع لعملية السلام على مسارها الفلسطيني الإسرائيلي.

الأولى أطلقها الرئيس محمود عباس، وأصابت في الصميم كل ما كان بين الفلسطينيين والإسرائيليين، منذ إعلان أوسلو وحتى أيامنا هذه، فقد حسم عباس أمره ونعى في خطابه مرحلة بكاملها، فكل شيء تم خلال حقبة ما بعد أوسلو انقلب إلى عكسه، وكل أمل في سلام ولو غير عادل، تحول إلى يأس، وتجدد وإن بصورة أسخن وأعمق الصراع المزمن بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

الطلقة الثانية جاءت من مسدس المندوب الإسرائيلي، الذي ألف تاريخاً غير حقيقي لمبادرات إسرائيلية حول السلام رفضها الفلسطينيون، وأكثر ما يلفت النظر في طلقة المندوب الإسرائيلي قوله «إن عباس لم يعد الحل بل هو المشكلة»..

وطلقة لفظية كهذه تشي باحتمالات طلقة من نوع آخر، وحكاية قتل عرفات لا تزال ماثلة في الأذهان وفي الواقع.

الطلقة الثالثة جاءت من السيدة نيكي هيلي، التي لم تؤكد انحياز الولايات المتحدة المطلق لإسرائيل واستيطانها وديمومة احتلالها، بل أكدت الانحياز بأثر رجعي حين اعتبرت مرور قرار مجلس الأمن بإدانة الاستيطان خطيئة ارتكبتها الإدارة السابقة.

وهذا الذي حدث في مجلس الأمن لا بد وأن يضع إدارة ترمب أمام مفترق يتعلق بصفقة القرن، فإما أن تؤجل بعد كل هذه الانهيارات المروعة للعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، والفلسطينية الأميركية، وإما أن تعرض في هذه الأجواء ومعجزة بالكاد تمنع احتراقها.

بعد الذي حدث بالأمس في مجلس الأمن من الذي سيتحدث عن عملية سلام تفاوضي، ومن هو ذلك الساحر الذي يقوى على إعادة البيت الذي انهار وصار كومة من ركام؟!

ثلاث معجزات يفترض أن تتحقق كي يصبح لكلمة عملية السلام بعض المصداقية والواقعية.

تغيير الإدارة الأميركية، وتغيير القيادة الإسرائيلية، وتغيير القيادة الفلسطينية، وكل واحدة من الثلاثة أصعب من الأخرى، وحتى لو حدث أن تكفل الزمن بتغيير الإدارات والقيادات، فكم سنة نحتاج لإنجاح محاولة جديدة.

لقد واكبت عملية السلام منذ أن كانت ثمرة لحرب الخليج والتي ولدت في مدريد واندمجت فيها بحكم الموقع منذ أن بُدئ بتطبيق اتفاقات أوسلو، وما زلت أتعرض للوم المعارضين على ما اعتبروه دوراً فعالاً في الترويج لاتفاقات محكوم عليها بالفشل، وحين استمعت إلى خطاب الرئيس محمود عباس وشكواه المريرة حول مآلات أوسلو، والمحاولة التي كانت جسورة في حينه، أيقنت أن سلاماً من أي نوع ومهما تساهل الفلسطينيون، فلن يتحقق. وكما قال بنيامين نتنياهو مطلوب من الشعب الإسرائيلي أن يظل حاملاً السلاح إلى ما لا نهاية، فإن كل فلسطيني الآن يقول سنظل حاملين مأساتنا إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

موسكو - واشنطن.. ما بعد الحرب الباردة

إميل أمين الاتحاد 24\2\2018

ما الذي بين موسكو وواشنطن مؤخراً؟ وهل سخونة الموقف تتجاوز في واقع الحال مخاطر الحرب الباردة التي عرفها الطرفان طوال أربعة عقود تقريباً؟ المتابع لمسار التطورات الأخيرة بين الروس والأميركيين يدرك تمام الإدراك أن هناك حرباً شديدة الوعورة والخطورة تجري رحاها بين الجانبين في الفضاء السيبراني وبعيداً عن الواقع المنظور، وإن كانت تؤثر عليه تأثيراً خطيراً جداً في الحال والاستقبال.

أحدث فصول المواجهة تبدت الأيام القليلة الماضية عندما وجه المحقق «روبرت مولر» المكلف بالتحقيق في مزاعم تدخل الروس في الانتخابات الأميركية الاتهامات لـ 13 مواطناً روسياً وبعض الكيانات الاعتبارية بالتدخل في انتخابات الرئاسة 2016 لصالح دونالد ترامب، والعمل على إلحاق الهزيمة بهيلاري كلنتون.

الاتهامات التي وجهها «موللر» طالت ثلاث شركات روسية أيضاً، من بينها شركة إنترنت مقرها مدينة «سانت بطرسبرج» والتي وصفها تقرير المباحث الاتحادية الأميركية FBI بأن هدفها الاستراتيجي كان زرع الفتنة في النظام السياسي الأميركي، والتأثير على نشاطات الأميركيين والرأي العام، ما أدى إلى النتيجة المفاجئة المتمثلة في فوز رجل العقارات ترامب بالبيت الأبيض.

يعن لنا التساؤل:«كيف يريد لنا «الجمهوريون» تصديق أن 13 عميلاً روسياً وثلاث شركات استطاعوا التأثير في الرأي العام الأميركي، فهل امتلك الروس حجر الفلاسفة، أم أنهم سمموا مياه الولايات المتحدة بسموم الزيف عوضاً عن الحقيقة لكي تأتي النتيجة على ذاك النحو؟

رواية «موللر» الأخيرة تفتح الباب للظنون حول ما إذا كانت الولايات المتحدة تعرضت لأكبر عملية خداع وتجسس من الروس في التاريخ المعاصر، وأن حقائق العملية غير واضحة ولم تتكشف أبعادها، وربما لن تتكشف بسبب الخوف من تأثير ذلك على سمعة الأجهزة الاستخباراتية الأميركية، وكذا نصيبها من الموازنات المالية.

البديل الآخر هو أن القصة برمتها غير حقيقية، كما يدافع ترامب عن نفسه، وإن أشار إلى أن تدخلاً روسياً ما جرت به المقادير، غير أن حملته كانت بريئة منه براءة تامة.

أحد الأسئلة الأخرى المثيرة للتأمل هل نحن أمام شكل من أشكال «المقاصة الاستخباراتية» وثيقة ولصيقة الصلة بالحياة السياسية في موسكو وواشنطن؟ الجواب في واقع الحال يأخذنا في مسارين الماضي القريب والمستقبل الأقرب... ماذا عن ذلك؟

في العام 2012 اتهمت السيدة هيلاري كلينتون حملة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعدم النزاهة والتحايل على الشعب الروسي لضمان إعادة انتخابه رئيساً لروسيا من جديد، ويبدو أن بوتين لم ينس هذا الأمر، فكان هناك «ثأر» لاحق من هيلاري، وإنْ صب بطريق غير مباشر في دعم وفوز ترامب.

أما المستقبل فلا يبعد عنا بضعة أسابيع، حيث بوتين يخوض انتخابات الرئاسة لفترة رابعة، والحديث الآن في واشنطن جار على قدم وساق حول ما يعرف بـ«لائحة الكرملين»، والتي تتضمن أفراداً وكيانات تعدها واشنطن العمود الفقري للنظام الروسي ومرشحة لأن توقع عليها عقوبات اقتصادية من أجل غرض واحد وهو إسقاط بوتين. علامة الاستفهام الأخطر:«هل يبادر الأميركيون إلى إسقاط بوتين خوفاً من التدخل الروسي المتوقع، وبلا شك، بقيادة بوتين في انتخابات التجديد النصفى للكونجرس في نوفمبر المقابل؟

أواخر يناير الماضي كان «مايك بومبيو» مدير الاستخبارات المركزية الأميركية CIA وفي تصريح خاص لإذاعة BBC يؤكد أن روسيا سوف تستهدف انتخابات التجديد النصفي القادمة وذلك في محاولة للتأثير على النتائج، ومضيفاً أنه لا يوجد تراجع يذكر في محاولات روسيا للتأثير في مجرى الانتخابات في أوروبا والولايات المتحدة. «بومبيو» في تصريح أكثر إثارة له لم يمض عليه أسبوعان وعد الأميركيين بعدم القلق ومطمئناً إياهم بأن لديهم أقوى جهاز مخابرات في العالم، وأنه قادر على الولوج إلى أي مكان في العالم والحصول على الأسرار التي يريدها لصالح الشعب الأميركي وهنا: «هل يُفهم أن الأميركيين في طريقهم لحرب سيبرانية تتجاوز الحرب الباردة؟

تبدو كافة الخيوط والخطوط متشابكة ومتداخلة بين موسكو وواشنطن، ولا يبدو أن اللقاء الذي جمع «بومبيو» بقادة الاستخبارات الروسية وفي مقدمتهم «سيرجي ناريشكين» قد أسفر عن«آفاق توافق»، بل «علامات تصادم» على الطريق.

«الديمقراطيون» ولأجل إشعال الساحة الأميركية من جديد علقوا بأن:«إدارة ترامب يجب أن تأتي على الفور لتجيب على أسئلة.. هل التقى مسؤولون أميركيون أو مسؤولون في مجلس الأمن القومي مع ناريشكين؟ وإنْ كان ذلك حدث، فما هي النتائج التي رَشحت عن هذا اللقاء. الحقيقة المؤكدة أن بئر أسرار الحرب

السيبرانية وما بعد الحرب الباردة عميق ومظلم، وحقائقه قد لا يعرفها أحد، أما أخطاره المالية والعسكرية، عطفاً على تهديد السلامة الاجتماعية للأوطان، فتحدث بها الركبان.

قبل بضعة أيام قالت «واشنطن بوست» إن الـ CIA توصلت إلى أن روسيا هي المسؤولة عن الهجوم الإلكتروني «نوتبيتيا» الذي سرب «فيروس رانسوموير» للعالم وتسبب في خسائر فادحة في يونيو 2016، ما يعني أن هناك أجزاء عريضة وواسعة من المواجهات السيبرانية قائمة وقادمة، وفي انتظار نتيجة انتخابات روسيا الرئاسية شبه المحسومة، تبقى الكرة في ملعب الأميركيين، وقد وعدهم «بومبيو» بأنه سيبذل ما في استطاعته لسرقة الأسرار بالنيابة عن الشعب الأميركي...هل هي كرة اللهب تتدحرج في الفضاء الافتراضي بداية قبل أن تمسك بتلابيب البشر حول العالم من خلال شرارة المواجهة الروسية – الأميركية؟

إدارة ترامب..هل أصبحت غائبة في أوروبا؟

جوش روجين الاتحاد 24\2\2018

بعد مرور أكثر من عام على تولي إدارة ترامب، أصبحت العلاقة الحيوية بين الولايات المتحدة وديمقراطيات أوروبا الغربية بلا هدف. فقد أصبح فشل الولايات المتحدة في قيادة الطريق قدما من أجل تحالف عبر الأطلسي واضحا تماما في نهاية الأسبوع الماضي في ألمانيا، حيث مؤتمر الأمن في ميونيخ، وهو اللقاء السنوي الرئيسي للدبلوماسية الأوروبية، كانت هناك مهمة واضحة: إعادة تنشيط التحالف الأميركي مع الديمقراطيات الأوروبية، والذي أنشأه المؤتمر من أجل الدفاع عنه بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أسس «إيفالد هاينريش فون كلايست»، وهو ضابط ألماني شارك في مؤامرة اغتيال أدولف هتلر، الاجتماع السنوي في عام 1963 لتعزيز هذا التحالف، والنظام الدولي الليبرالي والقيم التي يعززها.

ولكن في حدث هذا العام، تم تقليص وجود الولايات المتحدة. حتى عندما تحدث مسؤولون أميركيون، فشلوا في طمأنة الحلفاء الذين يشعرون بالقلق بأن إدارة ترامب تدعمهم. وبعد ذلك، فشلت إدارة ترامب أيضا في تقديم رؤية تطلعيه للعلاقات بين الأميركية – الأوروبية أو اقتراح حلول حقيقية للمشاكل المشتركة.

في معظم السنوات، كان وزراء الخارجية أو الدفاع (أو كلاهما) يخاطبون المؤتمر. وفي العام الماضي، ألقى نائب الرئيس «مايك بينس» ووزير الدفاع «جيم ماتيس» بخطابات رئيسية تهدف إلى طمأنة الحلفاء القلقين بشأن خطاب الرئيس دونالد ترامب أثناء حملته الانتخابية.

أما في هذا العام، فلم يتحدث أي مسؤول على مستوى مجلس الوزراء في إدارة ترامب. فقد كان ماتيس ومدير وكالة الاستخبارات المركزية «مايك بومبيو» في الفندق، ولكن فقط من أجل عقد لقاءات خاصة. أما وزير الخارجية «ريكس تيلرسون»، فقد حلق حرفياً فوق ألمانيا في طريق عودته من تركيا، لكنه لم يعبأ بالتوقف، وأوفد نائبه ليحل محله. وقال السفير الأميركي السابق لدى حلف الناتو «إيفو دالدر»: «لقد كانت الولايات المتحدة إلى حد كبير غائبة في مؤتمر الأمن في ميونيخ. وكان قرار ماتيس بعدم إلقاء كلمة أمام المؤتمر أسوأ من عدم ظهوره على الإطلاق».

وقد ألقى مستشار الأمن القومي «إتش أر ماكماستر» الكلمة الوحيدة لإدارة ترامب، حيث أعلن أن التدخل الروسي في الانتخابات الأميركية لعام 2016 «لا جدال فيه» بعد أن وجه المستشار الخاص «روبرت

مولر» الاتهام ل13 شخصاً وثلاث شركات روسية. ولم يخفف من تأثير هذا الإعلان سوى تقويض ترامب لماكماستر في تغريدة له بعد ذلك بساعات.

وأشار العديد من الحضور إلى ما لم يقله ماكمستر. فهو لم يقدم استراتيجية لمكافحة التدخل الروسي أو خطة لتعزيز النظام الليبرالي الغربي في مواجهة تراجع القيم الديمقراطية وصعود الشعبوية الأوروبية.

وقال «دالدر»: «لم تعد الولايات المتحدة تحاول حل المشاكل في أوروبا أو مع أوروبا. هل هناك من يتطلع إلى واشنطن لإيجاد حل؟ وإلى أي مدى تقدم حلولا، إنها حلول سلبية».

وقد عارض بعض المسؤولين الأوروبيين في المؤتمر إدارة ترامب التي تطالب بإنفاق 2% من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع. ودافع آخرون عن خطط تدعو الاتحاد الأوروبي إلى تطوير دفاعه المشترك، وهو مشروع تراقبه الولايات المتحدة ومسؤولو «الناتو» بحذر. وهناك بعض التطورات الجيدة في سياسة إدارة ترامب الخاصة بأوروبا. فقد قامت الإدارة بزيادة دعم الدفاع في إطار مبادرة الطمأنينة الأوروبية، والتي بدأت في عهد إدارة أوباما. وقامت وزارة الخارجية بتعيين «ويس ميتشل»، الذي يحظى باحترام الحلفاء، ليشغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون أوروبا. ولكن لا يوجد توضيح حتى الآن بشأن الكيفية التي تنظر بها إدارة ترامب للاتحاد الأوروبي، ولا توجد أجندة تجارية إيجابية. ولم يظهر ترامب نفسه كداعم قوي للتحالف عبر الأطلسي، وأحيانا يردد الخطاب الشعبوي الذي يخشاه الحلفاء الأوروبيون الغربيون.

تقول «إيفيلين فاركاس»، مسؤولة البنتاجون السابقة وحاليا زميلة بارزة في المجلس الأطلسي «أخبرني ماذا يريد ترامب في أوروبا. هناك استمرارية مع الإدارات السابقة على مستوى العمل، لكنك بحاجة إلى قيادة لجعل الأمر يهم».

وعلى الرغم من هذا الوضع، فقد ذكر لي العديد من الأوروبيين في المؤتمر أنهم لا يزالون مخلصين للتحالف عبر الأطلسي، وهذا في الغالب لأنه لا يوجد بديل أفضل. وقال كثيرون إن إدارة ترامب ستمثل انحرافا في تاريخ الولايات المتحدة وكل ما على أوروبا فعله هو التمسك بها وانتظار عودتها. وقال «كارل كايسر»، أستاذ العلوم السياسية الألماني: «يتعين على الآخرين الاحتفاظ بالضوء حتى تعود أميركا لتشرق على التل. إننا لا نتخلى عن الأميركيين، الذين أنقذونا من النازيين وقدموا لنا الحماية من الروس».

والشيء المفقود في رسالة إدارة ترامب «أميركا أولا» هو الاعتراف بأن الولايات المتحدة تفيد نفسها عندما تفيد الآخرين.

مستقبل وهم بوتين

سيرغي أليكساشينكو الجزيرة نت 24\2\2018

من الواضح أن نتيجة الانتخابات الرئاسية التي ستجري في 18 مارس/آذار القادم في روسيا محسومة مسبقا: فسيفوز الرئيس الحالي فلاديمير بوتين، بعد أن يحصد من خمسة إلى ستة أضعاف الأصوات التي سيحصل عليها المرشح صاحب المركز الثاني.

والواقع أن الانتخابات في روسيا اليوم ليست أكثر نزاهة أو حرية أو تنافسية مما كانت عليه في العصر السوفياتي. الفارق الوحيد هو أن مرشحا واحدا فقط كان يخوض الانتخابات في ذلك الوقت، في حين أصبح المرشحون اليوم عِدة لكي تبدو الممارسة أكثر مصداقية.

الأمر اليقيني الآخر –بشأن الانتخابات المقبلة– هو أن بوتين سيُعيد تجسيد نفسه مرة أخرى، كما فعل سابقا أربع مرات. أتت انبعاثات بوتين السابقة في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2003، بعد القبض على نصير حكم القِلة ميخائيل خودوركوفسكي، ثم في 2004 عندما ظهر نموذج جديد آخر من بوتين في انتخابات ذلك العام.

وبعد انتخابات 2008، كان لزاما على بوتين أن يجد السبل لترويض وتوجيه رئيس روسيا المنتخَب حديثا ديمتري مدفيدف. وفي 2012، قام بوتين –الذي انبعث في هيئة محارب ولم يتورع لاحقا عن غزو أوكرانيا– بحشد أنصاره في ساحة بوكلونايا غورا بموسكو، وتغلب على احتجاجات جماهيرية حاشدة، ثم عاد إلى الرئاسة.

ورغم موهبته في التحول؛ فإنه من غير المرجح أن يُقدِم بوتين على أي تغيير كبير في اتجاهاته السياسية بعد انتصاره المقبل. ومن الواضح أن الإصلاحات الجريئة الشاملة –من ذلك النوع الذي اقترحه وزير المالية الليبرالي السابق أليكسي كوردين– ليست واردة على الإطلاق. إذ إن بوتين "كلب عجوز"؛ ولن يتعلم حيلاً جديدة.

ولكي نتمكن من التنبؤ بتصرفات بوتين المحتملة في ولايته المقبلة؛ ينبغي لنا أن نتأمل في خمسة اتجاهات تصف روسيا بدقة خلال حكمه الذي دام 18 عاما. فقد تمثل الاتجاه الأول في تصعيد المواجهة السياسية والعسكرية مع الغرب، مما أدى إلى جعل روسيا دولة مارقة تهدد جيرانها.

وكان الاتجاه الثاني توطيد السلطة تدريجيا لصالح دائرة صغيرة من النخب، حلت محل الجهاز البيروقراطي للدولة والبرلمان والسلطة القضائية، بوصفها الجهة المطلقة الصانعة للقرار في روسيا. وأما الاتجاه الثالث فهو الاعتماد المتنامي على استخدام القوة –وخاصة من جانب الشرطة السرية– في الحياة السياسية.

الآن يستطيع جهاز الأمن الفدرالي (خَلَف جهاز أمن الدولة في الاتحاد السوفياتي) بأقل القليل من الأدلة، أو بلا دليل على الإطلاق؛ سجنَ الوزراء الفدراليين، أو الحكام الإقليميين، أو قادة المعارضة، أو مديري المسارح، أو الناشطين في مجال البيئة، أو المواطنين الروس العاديين الذين يعبرون عن آراء سياسية على تويتر أو فيسبوك.

ويرتبط الاتجاه الرابع بسابقه، وهو يتمثل في تقييد الحريات المكفولة دستوريا، بما في ذلك حق التصويت وحق التعبير والتجمع. أما الاتجاه الخامس والأخير؛ فيتمثل في التآكل التدريجي لحقوق الملكية، مما جعل رجال الأعمال الروس غير راغبين في الاستثمار داخل البلاد.

وكل هذه الاتجاهات السلبية ستستمر، حتى وإن كانت وتيرة الانحدار قابلة للمناقشة. ذلك أن إعادة انتخاب بوتين تعني –على نحو شبه مؤكد– ست سنوات أخرى من الركود الاقتصادي والعزلة الدولية.

ربما يتحدث بوتين عن الحاجة إلى الإصلاح؛ ولكن بعد ما يقارب جيلا كاملا في السلطة، لم يعد من الممكن الثقة في كلماته. ويتطلب التكهنُ بنواياه وسياساته في المستقبل التركيزَ على أفعاله، وهو ما يقوم به من أفعال حقا، وليس ما يقوله. وفي اعتقادي أن الأمر يشمل أربعة سيناريوهات معقولة.

فأولاً، قد يسعى بوتين إلى تعيين نفسه رئيسا مدى الحياة عبر تنظيم استفتاء لإزالة الحد الدستوري الذي يسمح بولايتين رئاسيتين متتاليتين فقط. أو ربما يُنتَخَب رئيسا لدولة روسيا وبيلاروسيا الاتحادية، مع تولي رئيس بيلاروسيا ألكسندر لوكاشينكو منصب رئيس الوزراء. تعيش هذه الدولة الاتحادية في سبات منذ 1997، ولكنها قد تعود إلى الحياة لخدمة أهداف بوتين.

في السيناريو الثاني، يتحول بوتين إلى دنغ شياو بينغ الروسي؛ فقد يعترف بأن النموذج السياسي الحالي في روسيا غير قابل للاستمرار، ثم يعقد اجتماع "مائدة مستديرة" يضم ممثلين من مختلف أنحاء البلاد للتوصل إلى إطار لنظام جديد. ويمكن أن يضع المندوبون القواعد لفترة انتقالية تشمل العامين الأخيرين من رئاسة بوتين، ثم تدخل روسيا حقبة سياسية جديدة.

أو ربما يعلن بوتين –كما فعل بوريس يلتسين من قبله– أنه أصبح مرهقا منهكا، فيرشح خليفة له. وفي السيناريو الثالث، ربما يكون ذلك الخليفة ليبرالياً مثل مدفيدف؛ أما في السيناريو الرابع فقد يكون محافظا مثل نائب رئيس الوزراء ديمتري روغوزين الذي يشرف حاليا على صناعة الدفاع.

في السيناريوهين الأخيرين، لا يهم حقا ما إن كان الخليفة ليبرالياً أو محافظا؛ فالمهم هنا هو ما إن كان أي من الزعيمين قادرا على الحفاظ على السلطة بمجرد توليه منصبه. لن يتمكن مدفيدف ولا روغوزين من الإبقاء على النظام الحالي؛ ولكن أي إصلاحات –ربما يحاول أي منهما تنفيذها– ستهدد بالضرورة المصالح الراسخة القوية، وهذا كفيل بزعزعة استقرار توازن السلطة القائم.

وعلاوة على ذلك، ليس واضحا أي نوع من العلاقات قد يقيمه مدفيدف أو روغوزين مع جهاز الأمن الفدرالي، أو ما إن كان أي من الرجلين قادرا على ضمان عدم تدخل الشرطة السرية في الحياة السياسية بالبلاد بعد بوتين.

لن أتكهن بشأن أي من هذه السيناريوهات الأربعة قد يكون الأرجح؛ فجميعها –على أية حال– تثير نفس السؤال: في عام 2024، هل يكون قائد روسيا بوتين للمرة الخامسة، أو يكون قائدها شخص آخر؟ وأيا كان ما سيحدث، فإن بوسعنا أن نتيقن من أن بوتين سيزداد انشغاله بمأزقه الوجودي: ماذا بعد ذلك؟

تركيا وروسيا.. تقارب لا تحالف

خورشيد دلي العربي الجديد 24\2\2018

أنتج التقارب التركي – الروسي في الفترة الماضية سلسلة تفاهمات سياسية، تجلت أساسا في جوانب محددة من الأزمة السورية، فعلى وقع تفاهمات أستانة، أبدل كل من القيصر والسلطان لغة التهديدات بلغة براغماتية، تجلت في اللقاءات والاتصالات المتكرّرة بينهما، ولعل ثلاثة أسباب رئيسية وقفت وراء التفاهمات السابقة، وهي توتر علاقات تركيا مع الغرب، بشقيه الأميركي والأوروبي، حيث رأت أنقرة في سياسة واشنطن تجاه الأزمة السورية خيانةً لثوابت العلاقة بين البلدين، خصوصا بعد أن أصرت الإدارة الأميركية على دعم كرد سورية بالسلاح، فيما رأت روسيا في هذا التوتر فرصة لكسب تركيا إلى جانبها. وثانيا، البعد الاقتصادي الذي يشكل عاملا حيويا في العلاقة الروسية – التركية، حيث صفقات النفط والغاز والأسلحة. وثالثا، أن التدخل العسكري الروسي في سورية أنتج معادلة جديدة على الأرض، رأت تركيا أن من الأفضل التعامل معها، في ظل تغير موازين القوى والاصطفافات الإقليمية لصالح النظام السوري وحلفائه.

لعل من أهم نتائج هذه التفاهمات إطلاق تركيا عملية درع الفرات في 24 أغسطس/ آب عام 2016، ومن ثم العملية العسكرية التركية في إدلب، في إطار مناطق خفض التصعيد، وأخيرا عملية عفرين المستمرة، إذ بدا الموقف الروسي متفهما وموافقا على هذه العمليات، لتحقيق جملة من الأغراض، أهمها الحد من تصاعد دور التحالف الكردي – الأميركي، في إطار الصراع الروسي – الأميركي على أوراق القوة والنفوذ في الأزمة السورية، وكذلك جلب تركيا إلى المساهمة في القضاء، أو ترويض الجماعات المسلحة في الشمال السوري، حيث تقاطعت المصالح بين الطرفين، كل طرف لأسبابه الخاصة: تركيا في منع إقامة كيان كردي مرتبط بقنديل، حيث قيادة حزب العمال الكردستاني. وروسيا في إدارة المرحلة الراهنة تطلعا إلى حسم المعارك العسكرية لصالح محوره. وفي العمق، أراد كل طرف استخدام الآخر لتحقيق استراتيجيته تجاه الأزمة السورية.

أمام التطلعات التركية – الروسية هذه، بدا أن التفاهمات السابقة بين الجانبين محدودة، إذ سرعان ما كشفت التطورات حدودها على شكل اختبار للعلاقات بين البلدين، إذ لكل طرف استراتيجية مختلفة، إن لم تكن متناقضة تجاه مجموعة من القضايا، لعل من أهمها:

أولا، تركيا، وعلى الرغم من قفزها فوق شعار إسقاط النظام في سورية، إلا أنها في العمق ترى أن التطورات العسكرية والميدانية لا بد أن تفضي إلى التخلص من النظام، فيما جوهر السياسة الروسية تقوم على إنتاج النظام وفق الظروف الجديدة، ولعل هذا هو الهدف الأساسي من أستانة، ومن ثم سوتشي.

ثانيا، حدود العملية العسكرية التركية في إدلب، إذ مع مواصلة تركيا هذه العملية، بدا وكأن كل طرفٍ يحاول تنفيذها وفقا لرؤيةٍ مختلفةٍ، تركيا في جعلها منطلقا لعملية أوسع، الهدف منها إخراج عفرين من سيطرة وحدات حماية الشعب الكردية، وروسيا في جعلها منطلقا لعملية ضد الفصائل المسلحة، لا سيما بعد إسقاط مقاتلة لها في ريف إدلب.

ثالثا، على الرغم من الموافقة الضمنية لروسيا على عملية عفرين، إلا أن ثمة اعتقادا بأن هذه الموافقة كانت أقرب إلى سياسة توريط تركيا في عمليةٍ غير مضمونة النتائج، فالعملية التي كان متوقعا أن تكون سريعة، أياما قليلة، باتت عملية طويلة محفوفة بالصعوبات. فيما يشي موقف حلفاء روسيا في سورية بالتحرك ضد العملية التركية، لا سيما بعد دعوة طهران تركيا إلى وقف عمليتها.

رابعا، تصريحات الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أخيرا إلى أوكرانيا، وحديثه عن تأييد بلاده وحدتها، في إشارة إلى أن أنقرة لا توافق على ضم روسيا جزيرة القرم، وهو ما استدعى ردا روسيا أن الموقف التركي لن يؤخر أو يقدم بالقضية في شيء.

تؤكد هذه القضايا الخلافية وغيرها من جهة محدودية التفاهم التركي – الروسي، ومن جهة ثانية حقيقة أن التقارب بين البلدين ليس في موقع التحالف الاستراتيجي، كما تحدث خبراء كثيرون في الفترة الماضية، وإنما هو أقرب إلى التكتيكي الذي فرضته جملة من الظروف المتعلقة بتطورات الأزمة السورية، وبتوتر العلاقات التركية مع الغرب، بشقيه الأميركي والأوروبي، بعدما رأت أنقرة أن سياسة واشنطن في سورية والعراق باتت تستهدفها مباشرة، وهو ما التقطته موسكو لحظة سياسية ذهبية، لإبعاد تركيا عن المنظومة الغربية أولا، ولأسباب اقتصادية حيوية للسياسة الروسية ثانيا.

الدول الصغرى واستراتيجية التحالفات

د. ناجى صادق شراب الخليج 2018\2\24

التحالفات السياسية هي أحد أبرز مظاهر إفرازات العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وهي خيار ارتبط بنشوء الدولة القومية منذ «مؤتمر وستفاليا» عام 1648، وترتبط التحالفات بالتفاوت في عناصر القوة المتاحة والممكنة للدول، وبحثاً عن أمن لا تستطيع الدول منفردة تحقيقه في حال وجود تهديدات مشتركة. وكما هو معلوم في أدبيات السياسة الدولية، فإن النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية كان ثنائي القطب، ما أدى إلى الحرب الباردة، وقد تأسس على فكرة توازن القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق.

وقد عرّف مورجانثو أحد رواد مدرسة القوة في العلاقات الدولية، الأحلاف بأنها تعبير عن توازن القوى. وفي هذا الإطار ترتبط دول التحالف بمصالح مشتركة تستند على الخوف من الدول الأخرى الأكثر قوة. أما والت ستيفن، وهو من رواد هذه المدرسة أيضاً، فرأى في الأحلاف نتيجة لتوازن التهديد. فالمحرك الأساسي للدولة القومية هو عنصر البقاء والأمن. وهذا الدافع قد يقف وراء تفسير السلوك السياسي لكل الدول صغيرة أو كبيرة. ويرى بعض الكتّاب أن الأحلاف يمكن أن تستمر دون وجود هذا التهديد بشكل مباشر كما كان الأمر بعد الحرب الثانية بالنسبة لحلف الأطلسي، الذي ما زال قائماً، وحلف وارسو، الذي تفكك مع تفكك الاتحاد السوفييتي.

وتثار تساؤلات كثيرة حول الأحلاف وخيارات الدول: لماذا تشكل الدول الأحلاف؟ ومتى تتشكل ؟ وما حجمها ؟ ولماذا يتم حل الأحلاف أو الخروج منها؟ وما منافع وتكاليف الانضمام للإحلاف؟

والسؤال الذي يعنينا هنا، هل تستطيع الدول الصغرى أن تمارس أمنها داخل منظومة الأحلاف التي تشارك فيها؟ وهل يمكن لهذه الدول أن تشكل فاعلاً رئيسياً لا يمكن الاستغناء عنه؟ وما طبيعة علاقات الدول الصغرى بالدول القوية أو المحورية؟

فيما يخص الدول الصغرى، فإن قرار الانضمام لأي حلف إقليمي أو دولي يعتمد على المنافع مقابل خسائر الانضمام، بمعنى هل الأخطار القائمة حقيقية، وتساوي حجم التكاليف التي تدفع؟ وهل تستحق المخاطر الأمنية التخلي عن قراراها المستقل للحليف الذي يقدم خدماته الأمنية، وقد تكون غير حقيقية، ومن ثم تفقد الدولة الصغرى الكثير من قدراتها المالية وشخصيتها السياسية؟

إن جوهر أي حلف يقوم على تعهدات مشتركة؛ باستخدام القوة العسكرية ضد دولة غير عضو توجه تهديداً لإحداها، أو استخدام أراضيها. وتلتزم الدول الأعضاء بتقديم كافة التسهيلات؛ لاستخدام القوة العسكرية ضد الدولة المعتدية. والإشكالية الكبرى التي تواجه الدول الصغرى هنا، أن الدول الكبرى والقوية قد لا ترى ما لا تراه الدول الصغرى من تهديدات، وهنا قد تجد الدول الصغرى نفسها في نزاع أو حرب ليس لها مصلحة فيها، وقد تجر الدول الصغرى إلى حرب الكبار الذي تدفع ثمنه من سيادتها وقراراها وأموالها. وخطورة خيار الأحلاف أنه كلما زاد الاعتماد عليها، فإن التبعات والنفقات والتعهدات ستزيد، كما ستزيد درجة المخاطرة.

وأمام هذه المخاطر ما البدائل والخيارات أمام الدول الصغرى؟ أحد هذه الخيارات خيار الحياد والنأي بالنفس عن الانغماس في الصراعات والحروب التي تكون فيها الدول الكبرى هي المحرك. فالدول الكبرى تحتاج في حروبها وصراعاتها لتعويضات مالية كبيرة قد تجدها لدى الدول الصغرى القادرة. ومن الخيارات البديلة المتاحة أمام الدول الصغرى التمسك بسياسات الشرعية والقانون الدولي الإنساني، الذي يمنحها سياسة متوازنة بعيدة عن الانغماس في سياسات صراع القوى.

من أهم الخيارات التي يمكن للدول الصغرى والقادرة منها العمل على تفعيل دورها؛ إذ إن هذه الدول تتمتع اليوم بنفس القوة التصويتية، التي تتمتع بها الدول الكبرى في المنظمات الدولية، ومن شأن هذا الخيار أن يخلق ما يمكن تسميته بالتوازن التصويتي مقابل توازن القوى الذي تتحكم فيه الدول الكبرى أو دول القوة. والبديل عن سياسات الأحلاف المكلفة يكون بإقامة علاقات متوازنة على المستوى الثنائي مع دول القوة الإقليمية والدولية. وتفعيل سياسات الأحلاف الإقليمية على مستوى الإقليم، الذي تنتمي إليه الدولة الصغرى كالمنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية على ضعفها، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومجلس التعاون الخليجي وغيرها من المنظمات الدولية الإقليمية التي توفر إطاراً واسعاً من الحركة السياسية، وتخلق قوى إقليمية تواجه سياسات الأحلاف، التي تتحكم فيها الدول الكبرى، ومن ميزاتها أنها أقل كُلفة ولا تفقد الدولة معها سيادتها واستقلالية قراراها.

روج لخطته.. ترمب: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الأكثر تعقيدًا بالعالم

نيويورك – صفا 2018\2\24

اعتبر الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي القضية الأكثر تعقيدًا في العالم.

وفي مؤتمر صحفي في واشنطن الجمعة، قال ترمب: "في حالة إسرائيل والفلسطينيين علينا أن نعقد أكثر الصفقات إشكالًا".

وأضاف أنه "لا يزال يرى قراره نقل سفارة بلاده في إسرائيل إلى القدس قرارًا صائبًا، رغم الانتقادات التي واجهها من قبل كثير من البلدان".

كما أعرب ترمب عن أمله في أن ينجح مستشاره جارد كوشنير في إنجاز تقدم في البحث عن سبل حل الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي.

وقال إن كوشنير "يقع في قلب (المحادثات) ويعد خبيرًا لا نظير له في عقد صفقات، وإذا نجح سيكون ذلك إنجازًا هائلًا وأمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لبلادنا".

وكانت المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي أكدت الخميس أن كوشنير والمبعوث الخاص للإدارة الأمريكية في المحادثات الدولية جيسون غرينبلات قريبان من إتمام العمل على إعداد خطة تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وطلب الرئيس محمود عباس خلال خطاب له الثلاثاء في مجلس الأمن عقد مؤتمر دولي منتصف 2018 يشكل نقطة انطلاق لإنشاء "آلية متعددة الأطراف" لتحريك عملية السلام، رافضًا فيه أي دور كوسيط رئيسي لأمريكا.

ويطلق مصطلح "صفقة القرن" على خطة تبلورها الإدارة الأمريكية لتسوية الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، الذي توقفت مفاوضاته منذ أبريل/نيسان 2014؛ جراء رفض "تل أبيب" وقف الاستيطان، والإفراج عن معتقلين قدامى، وتنصلها من حل الدولتين، على أساس دولة فلسطينية على حدود ما قبل حرب 1967، وعاصمتها شرقي القدس.

وفي 6 ديسمبر / كانون الأول 2017، قرر ترمب اعتبار القدس (بشقيها الشرقي والغربي) "عاصمة لإسرائيل"، والبدء بنقل سفارة واشنطن إلى المدينة المحتلة، وسط استنكار عربي ودولي واسع.

مستشار حملة ترامب يقرّ باتهامات حول التدخل الروسي بالانتخابات

واشنطن/ هاكان جويور/ الأناضول 24\2\2018

أقرّ ريتشارد غيتس، مستشار الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بالاتهامات الموجهة ضده حول التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية لعام 2016.

وذكرت وسائل إعلام أمريكية، مساء الجمعة، أن غيتس المُتّهم من قبل المحقق الأمريكي الخاص روبرت مولر، أقر بالاتهامات من خلال عقد صفقة مع النيابة العامة.

ويواجه غيتس، الذي كان مساعدًا لرئيس حملة ترامب الانتخابية بول مانافورت، تهمتي التواطؤ ضد حكومة البلاد، والكذب على مسؤولي مكتب التحقيقات الفدرالي.

ويُتوقع أن يتعاون غيتس خلال المرحلة القادمة، مع مولر، من خلال تقديم معلومات ومعطيات جديدة تتعلق بتدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة.

والثلاثاء الماضي، قالت سارة ساندرز، المتحدثة باسم البيت الأبيض، إن روسيا تدخلت بانتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2016، لكن دون أن يؤثر ذلك على نتائجها.

وكانت حملة ترامب الانتخابية واجهت عام 2016 عدة اتهامات بالتواطؤ مع روسيا، ما دفع ترامب، لتكرار نفي الأمر، مشددًا على أنه "لا تواطؤ من جانب حملته، ولا تدخل من جانب روسيا في نتائج الانتخابات الرئاسية".

والأسبوع الماضي، اتهمت وزارة العدل الأمريكية، 13 شخصًا و3 كيانات روسية، بالتدخل في انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2016، وأسفرت عن فوز ترامب.

إلاّ أن الخارجية الروسية نفت تلك الاتهامات متسائلة عن قدرة 13 مواطنًا روسيًا على تحقيق اختراق من هذا النوع للولايات المتحدة، التي تنفق المليارات على أجهزة الاستخبارات.

يشار أن التحقيقات الأمريكية في قضية التدخل الروسي تنظر في احتمال وجود تواطؤ بين حملة ترامب وروسيا، أو ما إن كان ترامب عرقل تحقيقًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) حول نفس القضية، من خلال طرد مدير المكتب السابق، جيمس كومي، في مايو/ آيار 2017.

نضال محمد وتد عرب48 2018\2\24

مباهاة السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة، نيكي هيلي، بأن الاعتراف الأميركي بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل مرّ من دون أن تسقط السماء على الأرض خلافاً للتوقعات، ستمرّ هي الأخرى من دون أن تسقط السماء على الأرض، بل لن تعقبها تصريحات استنكار جوفاء، أو رفض خجول لها كما كان في حالة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. لكن الصمت العربي في الرد على الإعلان بشأن القدس، لن يكون من نصيب صفقة القرن التي أعلنت هيلي أن الإدارة الأميركية بقيادة دونالد ترامب على وشك طرحها قريبا.

ونقول إنها لن تقابل بصمت أو نكوص عربي، لأنه كما تشير كافة الدلائل ستلقى العكس من ذلك، أي حماسة سعودية إماراتية مصرية أردنية، تحت ذرائع مختلفة ووسط ممارسة ضغوط هائلة على ما تبقى من كيان أو وجود لسلطة محمود عباس وهيبة وميراث وطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولو تحت شعار "لاحق العيار لباب الدار"، أو لا تتركوا لإسرائيل فرصة للتخلص من ذنبها في رفض المبادرة العربية.

هذا كله يشي بحراك دبلوماسي عربي مرتقب، وجولات وصولات ليس مستبعداً أيضاً أن تتم تحت غطاء استئناف الحديث عن إعمار غزة وإنقاذ غزة من الكارثة الإنسانية التي يعيشها القطاع، مع ضغوط مصرية تحديداً على قيادة حماس لتسليم المسؤوليات في القطاع لسلطة رام الله، وترك موضوع المفاوضات وحسم الموقف من "الصفقة" الأميركية العربية الإسرائيلية تقع على كاهل السلطة ورئيسها محمود عباس، أو ربما انتظار أن يفشلها نتنياهو، خصوصاً إذا وجد نفسه محاصراً في تهم الفساد وليست له بصمة يتركها خلفه سوى ميراث أرض إسرائيل الكاملة.

مع ذلك فإن كل هذه التحركات المرتقبة، وإن وجدت آذانا صاغية في عواصم عربية وترحيبا حتى في رام الله من باب مكره أخاك لا بطل، لن تنفي حقيقة كونها محاولة هي الأكثر جدية في العقود الثلاث الأخيرة وبتواطؤ عربي واضح لتصفية القضية الفلسطينية كليا واختزالها في نزاع على حدود صلاحيات الحكم الذاتي الفلسطيني على السكان الفلسطينيين، وليس على أرضهم تجسيدا فعليا لمعاهدة كامب ديفيد المصرية – الإسرائيلية في ثمانينيات القرن الماضي، واتفاقية أوسلو قبل ربع قرن وهو ما يجعلها صفقة مرفوضة جملة وتفصيلا.

تم بحمد الله